# المحاضرة رقم 02 : الاقتصاد الجزائري خلال مرحلة التسيير الذاتي (1962-1966)

## L'Économie algérienne à travers phase d'auto-gestion (1962-1966)

**تمهيد** : انتزعت الجزائر استقلالها من فرنسا سنة 1962 و خرجت من قبضة الجاهلية الفرنسية منهكة القوى تعاني مشاكل عديدة : اجتماعية (الفقر، الجوع، البطالة، المرض)، ثقافية (طمس الهوية الدينية و الثقافية، انتشار الامية)، اقتصادية (ركود اقتصادي، تخلف اقتصادي ، شح الموارد المالية ، ضعف الإنتاج .....الخ).

كل هذه الظروف بعد الاستقلال أدت إلى التركيز على إعادة البناء في جميع المستويات بما تسمح به الإمكانيات لتقديم الحد الأدنى من الخدمات، بالاعتماد على الموارد الذاتية البشرية و الطبيعية خاصة المحروقات والأراضي الزراعية، وقد كانت هذه المرحلة انتقالية في حياة الجزائر إلى غاية قيام الدولة بمختلف مؤسساتها خصوصا السياسية و من ثم وضوح الرؤية الاقتصادية .

**أولا- وضع الاقتصاد الجزائري غداة الاستقلال 1962-1966 :**

تميزت بداية هذه الفترة (1962) بوضعية اقتصادية يمكن وصفها كما يلي :

--قطاع زراعي حديث يمتلكه الأوربيون ويحتل مساحة تقدر بـــ 3 ملايين هآ و يشمل الأراضي الخصبة للجزائر، و قطاع زراعي تقليدي يعود للجزائريين الأصليين و يشمل الأراضي الأقل خصوبة .

- التخلي شبه التام عن المستثمرات الفلاحية الحديثة والمؤسسات الصناعية والتجارية من قبل مالكيها الأوربيين .

-غياب شبه تام للصناعات الأساسية، مع الإشارة إلى وجود بعض الصناعات التحويلية ذات الطبيعة الحرفية و كانت تمثل حوالي 80 % من النشاطات الصناعية بيد المعمرين.[1]

- التخصص الانتاجي، حيث سيطر إنتاج البترول والخمور على الإقتصاد الوطني، وكانا يمثلان حوالي 80% من عائدات التصدير للخارج.

-مغادرة ما يقارب مليون إطار تقنيا أوروبيا الجزائر قبيل إعلان الاستقلال مما ترك فراغا كبيرا في الإطارات و العمال المحترفين، وهو ما عطل سير الاقتصاد والإدارة تماما.

- وجود قطاع مصرفي متكون فقط من فروع لبنوك أجنبية متمركزة أساسا في شمال البلاد و خاصة على مستوى الموانئ الكبرى، عند مغادرة المعمرين حولوا معهم ادخارا تهم و رؤوس أموالهم، و تم تسجيل في شهر واحد فقط من سنة 1962 تحويل عبر حوالي 750 مليون فرنك عبر القنوات البنكية ، و انعدام الائتمان و نتج عن هذا قلة القروض و بالتالي قلة الاستثمارات .[2]

- كما ورثت الجزائر بعض الهياكل والمنشآت الاقتصادية والاجتماعية، مما سمح لها بالشروع في العملية التنموية دون استثمارات مقابلة: الطرق المعبدة، خطوط النقل، الخطوط الحديدية، مطارات صغيرة نوادي ومؤسسات اجتماعية وإدارية، مجموعة من مدارس وهياكل التكوين، الكشف عن بعض الخامات والمعادن،

---

[1]- بوقرة رابح، محوح رزيقة، آلية تاهيل الاقتصاد الجزائري للإندماج في الاقتصاد الدولي في ظل المستجدات الأخيرة، **الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة : واقع ورهانات المستقبل**، 23-24 نوفمبر 2014، جامعة الطارف، ص ص: 3-4

[2] – Ahmed henni, **Economie de l'Algérie indépendante**, ENAG, Alger, 1991, p : 25-26.

حوالي 1300 فني جزائري ، 120 طبيب و 5 مهندسين ، و تتركز كلها في شمال البلاد أين تتواجد الجالية الفرنسية و شبكة التوزيع التجارية و المؤسسات المصرفية .

وأمام هذا الواقع الصعب لم يكن أمام القادة الجزائريين أنا ذاك سوى الاحتفاظ بالأجهزة الموروثة عن العهد الاستعماري : من مسيرين، وقوانين ومراسيم وممارسات كانت قائمة قبل الاستقلال بالإضافة إلى الاستمرار في تنفيذ المشاريع المبرمجة في إطار مشروع قسنطينة (1959-1964) التي اعتبرت ضرورة لا يمكن الاستغناء عنها ، واستنادا إلى ما تنص عليه معاهدة أيفيان 1962 تتعهد الدولة الفرنسية بتقديم الدعم المالي والتقني للدولة الجزائرية الناشئة من اجل إحياء المشاريع المعطلة في مشروع قسنطينة و إكمالها، و نتيجة لهذا الوضع جاءت سياسة الجزائر خلال هذه الفترة منصبة على ما يلي :

**ثانيا- السياسة الاقتصادية الجزائرية للفترة 1962-1966 :**

في ظل الظروف السابقة التي صاحبت الاستقلال لجأت الجزائر إلى تطبيق جملة من الاجراءات الاقتصادية في العديد من القطاعات، نستعرضها كما يلي :[1]

1- تم الإعلان عن الأملاك التي تركها المعمرون "أملاك شاغرة" و منح إدارتها سواء للجهاز الإداري (الأملاك العقارية غير الزراعية ) أو للعمال الذين يشتغلون فيها ( الوحدات الصناعية و الزراعية و التجارية )، وهكذا ظهر نظامان في إدارة الوحدات الاقتصادية :

- ✓ التسيير الذاتي للمزارع* والوحدات الصناعية الصغيرة الحجم التي تركها المعمرون تقدر بحوالي 330 مؤسسة بمجموع 3000 عامل في سنة 1964، وتخص الصناعات الغذائية، مواد البناء، المحاجر وصناعة الخشب وعدد محدود من الوحدات في مجال الصناعات الحديدية والميكانيكية والكهربائية ( مراسيم 1963 حول التسيير الذاتي ) .
- ✓ إنشاء دواوين وشركات وطنية وهذا من اجل مراقبة وتموين القطاعات الحيوية للاقتصاد: مثل الديوان الوطني للحبوب، الديوان الوطني للتجارة، الديوان الوطني للإصلاح الزراعي (ONRA) الذي يضمن تموين كل الأملاك المسيرة ذاتيا بمدخلات الإنتاج وتسويق منتجاتها، الديوان الوطني للتوزيع (ONACO) الذي يمثل احتكار الدولة لعملية الاستيراد لقائمة واسعة من المنتجات واحتكار التصدير لبعض المنتجات الأساسية. أما الشركات فنجد: شركة الكهرباء والغاز (SONALGAZ) الشركة الوطنية لنقل وتسويق المحروقات(SONATRACH) سنة (1963) الشركة الوطنية للتبغ والكبريت (SNTA) في 1964، الشركة المتخصصة في صناعة الحديد(SNS) في سنة 1964، الشركة المتخصصة في الصناعة الميكانيكية والطائرات (S.O.M.E.A).

2- كما عمدت السلطات الجزائرية إلى تأميم الأملاك الاستعمارية التي لم يتركها أصحابها مثل تأميم الأراضي الزراعية و المناجم سنة 1963 , ثم الشركات البترولية الانجلوساكسونية و البنوك سنوات 1966 و 1967.

---

[1] – Ammour Benhalima, **L'économie Algeriénne et ses perspectives de développement polycopie**,(sans anneé),p :4.

* لقد صدر مرسوما يعطي الصفة القانونية لادارة واستغلال تلك المزارع بتاريخ 22 مارس 1963، والتي اطلق عليها اسم المزارع المسيرة ذاتيا (وهو أسلوب يحاكي النموذج اليوغسلافي اناذاك).

3- المساهمة في المؤسسات الفرنسية المقيمة منذ فترة في الجزائر ، حيث استعادت الدولة حوالي 56 %من أسهم الشركة البترولية (S.N.REPAL) وشركة (Raffinerie) بالجزائر العاصمة ، و 20 % من حصص شركة الغاز (CAMEL) ، و40 % في رونو ( CARL Renault) ، و 25 % في الاتحاد الصناعي الإفريقي، و في شركة السباكة (La Fonderie) والتي كانت في عنابة ، بالاضافة الى شركات أخرى .

4- ونتيجة للتخوف من هروب رؤوس الأموال من جهة ، ووضع هياكل مالية تتلاءم مع الظروف في تلك الفترة من جهة أخرى، شرعت السلطات الجزائرية في الرقابة على السياسة النقدية و المالية و ذلك بإنشاء البنك المركزي (1962/12/13)، إصدار العملة الوطنية الدينار الجزائري 1964 ، الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط في 10 أوت 1964 ، البنك الوطني الجزائري (BNA) في 1966/08/13 والذي يمثل أول بنك تجاري عمومي . تأميم أراضي المعمرين 1963، ثم تاميم البنوك الأجنبية الموجودة في الجزائر وكذا شركات التأمين والتجارة والنقل في ماي 1966، فرض رقابة على الصرف مع منطقة الفرنك ابتداء من أكتوبر 1963 وعدم قابلية الدينار الجزائري للتحويل، الرقابة على التجارة الخارجية.

إذا وبسبب ضعف الموارد المالية الكافية لتمويل اقلاع اقتصادي حقيقي، وغياب التأطير البشري المؤهل فقد تم الاهتمام غداة الاستقلال بتشغيل الوحدات الاقتصادية الموروثة عن الاستعمار مع اطلاق برامج استثمارية في اطار مخطط استعجالي-بفضل تمويل خارجي- أين كانت الصناعة تستحوذ على حصة الأسد فيه[1]، حيث انشأت الدولة مشاريع إنتاجية في قطاعات : النسيج، الجلود، المواد الغذائية سنة 1962 إلا أن الركود الاقتصادي العام لم يسمح بنموها. للإشارة فإن مداخيل الجزائر للفترة (1963-1966) كانت لاتتعدى 24.7 مليار دولار، موزعة بين 13 مليار مداخيل خارجية و11.7 مداخيل جبائية.[2]

**جدول رقم 2-1: التوزيع القطاعي للاستثمارات العمومية في الجزائر (1963-1966)** الوحدة: مليون دج

| القطاع/السنوات | 1963 | 1964 | 1965 | 1966 | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|
| الزراعة | 60.8 | 147.9 | 98.2 | 338.8 | **645.7** |
| الصناعة | 151 | 131.6 | 156.8 | 370.9 | **810.3** |
| باقي القطاعات | 1719.2 | 1829.7 | 1562.7 | 2404.8 | **6442.8** |

**Source**: Hocine benissad, **la réforme économique en Algérie ou l'indicible ajustement structurel**, Office des publications universitaires, Alger, 2 édition, 1991, p :16.

**ثالثا-ملامح تطبيق سياسة التسيير الذاتي :**

في ظل نظام التسيير الذاتي للوحدات الاقتصادية كان العمال يخترون لجنة للتسيير ثم يعين رئيس لها بطريقة ديمقراطية والى جانبه تعين الوزارة ممثلا لها في المؤسسة وهو المدير الذي ينفرد بكامل الصلاحيات تقريبا (الموافقة على برامج الاستغلال والاستثمار، التوظيف، الرقابة على المشتريات والمبيعات....). إلا أنه

1 - Hocine benissad, **la réforme économique en Algérie ou l'indicible ajustement structurel**, Office des publications universitaires, Alger, 2 édition, 1991, p :16.

[2]- وزارة المالية، **ستون سنة من الإنجاز**، مديرية الإتصال، الجزائر، 2012، ص: 11.

ومع نهاية المدة (1966) سجل المحللون عدة تناقضات في مضمون التسيير الذاتي وواقعه العملي، وذلك بالخصوص في:

-وجود تردد في تطبيق مبدأ المركزية أو اللامركزية في عملية التسيير، وذلك نتيجة وجود ازدواجية في اتخاذ القرار مكونة من مدير وهيئة منتخبة والمدير هو المسيطر على تلك الهيئة.

-تكريس المركزية والتعقيدات البيروقراطية، الذي اثر سلبا على عملية الاتصال التنظيمي بين العمال والاداريين وعرقة نشاط العمال.

-عدم تجسيد المشاركة الفعلية للعمال في التسيير واتخاذ القرارات، واستغلال المديرين للأمية المنتشرة في اوساط العمال لبسط نفوذهم.

-شعور العمال بالغبن نتيجة استأثار القلة من ذوي النفوذ ببعض المزايا المادية والإدارية.

-انخفاض الإنتاج بالقيمة الحقيقية بحوالي 35%، وانخفاض معدل الواردات ب40%، وظهور مشاكل جمة في التمويل والتموين والتسويق.[1]

ونتيجة لذلك، لم يسمح هذا النظام بتطوير عمل المؤسسات الاقتصادية والنهوض بها بل بالعكس، وهو ما جعل السلطات تتراجع عنه لصالح نظام أخر بدأت معالمه تتضح سنة 1966 ألا وهو نظام الشركات الوطنية.

**رابعا - التشكيلة القطاعية (الهيكلية) الاقتصادية في فترة 1962-1966 :** عموما يمكن القول أن فترة مابعد الاستقلال (1962-1966)، قد تميزت بتعايش أربع قطاعات ضمن الصناعة الجزائرية خصوصا :

-**قطاع التسيير الذاتي** : المتكون من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي كانت ملكا للمعمرين ، و الذي واجه العديد من المشاكل منها ما يخص التمويل ، نقص الموارد البشرية المؤهلة ، التموين ، التسويق و عدم رغبة الدولة في الاستمرار في هذا النوع من التسيير . و لذلك انتقلت مجموع الوحدات المسيرة ذاتيا تدريجيا إلى رقابة وإشراف الشركات الوطنية بعد إنشاء القطاع العام .

-**قطاع خاص أجنبي** : ممثلا في الشركات الفرنسية التي كانت لها فروع في الجزائر بالإضافة إلى الشركات المتعددة الجنسيات العاملة في حقول البترول و الغاز .

-**قطاع خاص وطني** : أنشأه المقاولون الجزائريين الخواص، والذي كان لا يحظى بدعم السلطات العمومية، ولذلك عينت الحكومة مندوبين عنها في كل شركة خاصة بهدف التحضير لإدماجهم في نظام التسيير الذاتي

-**قطاع عمومي نامي** : والذي بدا في الظهور انطلاقا من سنة 1966 ورث ملكياته عن المستعمر أو كون من طرف الدولة .

في الأخير يتبين لنا أنه ومع نهاية هذه المرحلة بدأت تبرز إرادة قوية من قبل الدولة لفرض رقابة إدارية على النشاط الاقتصادي، واحتكار الدائرة المالية ودائرة التخطيط باعتبارهما مجالا حيويا لممارسة السلطة الاقتصادية، أي التوجه نحو ميكانيزمات التخطيط المركزي ليس فقط لوظائف الاستثمار ولكن حتى وظائف الإنتاج و التوزيع التجاري، فالدولة هي أكبر مستثمر، أكبر مستهلك، أكبر مشغل وأول بنكي في البلاد، وهو ما سيتضح لنا عبر الدروس القادمة.

[1]- ساعد محمد، **محاضرات لمقياس الإقتصاد الجزائري**، جامعة ابن خلدون تيارت، 2017-2018، ص ص: 18-17